الأمم المتحدة

A/74/648–S/2020/28

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
13 January 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البندان 41 و 74 من جدول الأعمال
مسألة قبرص
المحيطات وقانون البحار

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسالة مؤرخة 10 كانون الثاني/يناير 2020 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 7 كانون الثاني/يناير 2020 موجهة إليكم من إيسمت كوروكولو، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 41 و 74 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن ونشرهما على الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وفي *نشرة قانون البحار*.

(توقيع) سرهاد **فارلي**
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال بالنيابة

220120 200120 20-00454 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 10 كانون الثاني/يناير 2020 الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 التي وجهها إليكم الممثل القبرصي اليوناني في نيويورك والتي صدرت بوصفها وثيقة من وثائق الأمم المتحدة (A/74/549-S/2019/881). وردّا على التحريفات الجسيمة التي وردت في الرسالة المذكورة، أشعر أنني مضطر إلى توجيه انتباهكم إلى الحقائق والاعتبارات التالية التي يتبانها الجانب القبرصي التركي.

وأود أولا وقبل كل شيء أن أشير إلى أن الحجج التي سيقت في تلك الرسالة لا تعكس الحقائق القانونية ولا الحقائق السياسية، إذ أنها تستند إلى الادعاء الكاذب بأن الإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص تمتلك الحق القانوني أو السياسي أو الأخلاقي في تمثيل الشعب القبرصي التركي أو الجزيرة بكاملها أو التصرف باسميهما. ويتّسع نطاق ذلك ليشمل ذلك الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها الإدارة القبرصية اليونانية، من قبيل توقيع اتفاقات ثنائية بشأن تعيين الحدود البحرية، وفتح العطاءات، ومنح التراخيص لشركات الطاقة للقيام بأنشطة الاستكشاف والاستغلال. وأرى أنه من الضروري أن أكرر أن الجانب القبرصي التركي قد قدّم عدة بيانات خطية إلى الأمم المتحدة وسجّل أن هذه الإجراءات الأحادية الجانب التي قام بها الجانب القبرصي اليوناني من دون موافقة الجانب القبرصي التركي ولا مشاركته في اتخاذ القرار، بوصفه يتشاطر ملكية الجزيرة والموارد الهيدروكربونية حولها، هي إجراءات غير قانونية وغير ملزمة بأي شكل من الأشكال للشعب القبرصي التركي.

ففي صميم مشكلة قبرص والمسائل المتصلة بها، ومن بينها أنشطة استكشاف الهيدروكربونات واستغلالها، ادعاء الجانب القبرصي اليوناني غير المشروع بأنه ”حكومة جمهورية قبرص“، التي انتفت شرعيتها عندما طُرد القبارصة الأتراك بالقوة من جميع أجهزتها عام 1963. وغني عن القول أنه ما من إدارة مركزية مشتركة قادرة على تمثيل الجزيرة بالكامل منذ عام 1963، ولكن هناك إدارتين مستقلتين تمارسان الحكم الذاتي على جزيرة قبرص. وأود أيضا أن أوجه انتباهكم إلى أن الجانب القبرصي اليوناني، من خلال الإشارة إلى ما يسمّى ”بحقوقه السيادية الحصرية“، يتجاهل المبدأ الأساسي القائل بأن السيادة في قبرص تُستمد بالتساوي من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.

وأود أيضا أن أشير إلى تقرير الأمين العام آنذاك بشأن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2012/507)، المؤرخ 29 حزيران/يونيه 2012، والذي ينص على أن ”الموارد الطبيعية تخص القبارصة كافة“، وهو واقع اعترف المجتمع الدولي به أيضا، وكذلك الإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص. وفي هذه الحالة، ليست الأنشطة الانفرادية التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني فيما يتعلق بالموارد الهيدروكربونية حول الجزيرة والتي تتجاهل الحقوق المتساوية والمتأصلة للقبارصة الأتراك، أمرا واقعا وغير مشروع تماما فحسب، بل من شأنها أيضا أن تؤدي إلى تصعيد التوتر في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وقد تمسك الجانب القبرصي التركي دائما بالرأي القائل بأن التعاون بشأن الموارد الهيدروكربونية حول جزيرة قبرص سيكون حافزا للتوصل إلى تسوية تفاوضية في قبرص. ولا بد أيضا من التأكيد مجددا أن الجانب القبرصي التركي قدّم مقترحات في عامي 2011 و 2012، على التوالي، رفضها الجانب القبرصي اليوناني. وفي الآونة الأخيرة، قدّم الجانب القبرصي التركي، في 13 تموز/يوليه 2019، اقتراحا شاملا مستكمَلا بشأن التعاون مع الجانب القبرصي اليوناني. ويتوخى الاقتراح المذكور، الذي أحيل إليكم وإلى

رئيس المفوضية الأوروبية أيضا، إنشاء لجنة مشتركة تتألف من عدد متساو من الأعضاء القادمين من الجانبين، برعاية الأمم المتحدة وتيسير منها، على أن يشارك الاتحاد الأوروبي بصفة مراقب. وتضمن الاقتراح أيضا تفاصيل تتعلق بهيكل اللجنة وأهدافها وولايتها، وبإنشاء صندوق وسبل استخدامه، مما سيُنشئ روابط بين الجانبين ويزيد الثقة بين شعبي الجزيرة. ويتمشّى ذلك مع النداء الذي ورد في تقريركم الأخير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، المؤرخ 10 تموز/يوليه 2019 (S/2019/562)، الذي تشجعون فيه على تحسين التعاون بين الجانبين ومع الجهات الفاعلة المحلية والدولية دون التشبث بالعقبات التي لا يمكن التغلب عليها. ومما لا شك فيه أن تحقيق الاقتراح المذكور من خلال بذل الجهود الدبلوماسية وتحسين التعاون بين المالكين المشاركين لهذه الموارد الهيدروكربونية حول الجزيرة كان سيؤدي إلى تخفيف حدة التوتر في الجزيرة وفي المنطقة. غير أن الجانب القبرصي اليوناني تجاهل مرة أخرى، في 16 تموز/يوليه 2019، فرصة التعاون التي أُتيحت برفضه الاقتراح القبرصي التركي الأخير بشأن هذه المسألة واختياره مواصلة سياسة التصعيد.

ولا بد أيضا من التأكيد على أن ما يسمى باقتراح الجانب القبرصي اليوناني بإنشاء حساب ضمان تحت وصاية الإدارة القبرصية اليونانية هو اقتراح محكوم بالفشل وأفضل مثال على عقلية الهيمنة القبرصية اليونانية، التي ترى نفسها على أنها صاحبة الجزيرة، وتتجاهل حقوق ومصالح الشعب القبرصي التركي. ومما يؤسف له أن الجانب القبرصي اليوناني لا يعتزم وضع حد لأعماله الانفرادية الاستفزازية. وفي ضوء الأعمال الانفرادية للجانب القبرصي اليوناني، ورفضه المستمر للتعاون، لا يمكن للجانب القبرصي التركي أن يقف مكتوف الأيدي، بل عليه أن يتّخذ تدابير سلمية معادلة ومماثلة لحماية الحقوق المتأصلة وغير القابلة للتصرف للشعب القبرصي التركي في الموارد الهيدروكربونية حول الجزيرة، وسيقوم بذلك.

وكما أوضحت في رسالتي السابقة، المؤرخة 28 آذار/مارس 2019 (A/73/827-S/2019/297)، وقّعت الجمهورية التركية لشمال قبرص في عام 2011 اتفاقا لتعيين حدود الجرف القاري مع تركيا، واتخذ مجلس وزراء الجمهورية التركية لشمال قبرص قرارا يحدّد قطع الاستكشاف في عرض البحر، ويأذن بالقيام بأنشطة في هذه القطع وينظمها بغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية. وكجزء من هذا القرار، رخصنا لشركة النفط التركية القيام بأنشطة استكشاف واستغلال للموارد الهيدروكربونية، بالنيابة عن القبارصة الأتراك، في المناطق المرخصة. ومنذ ذلك الحين، تقوم شركة النفط التركية، بإذن صريح من حكومتي، بإجراء مسوحات سيزمية وحفر في قطع الامتياز المذكورة. وقد أكملت سفينة الحفر *Yavuz* التابعة لشركة النفط التركية مؤخرا أنشطتها في قطع الامتياز الواقعة جنوب شبه جزيرة كارباز التي رخصت لها بها حكومتي، تمشيا مع قرار مجلس الوزراء. وعلى عكس ادعاء الممثل القبرصي اليوناني الوارد في رسالته، تقع شبه جزيرة كارباز، الواقعة على بعد 10 أميال بحرية شمال شرق الجزيرة، في المياه الإقليمية للجمهورية التركية لشمال قبرص، حيث لا تتمتع سوى دولتنا بالسيادة والولاية القضائية الحصرية، وكانت سفينة الحفر *Yavuz* متمركزة في المنطقة وفقا للترخيص الذي منحته لها حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص. وفي هذا الصدد، ينبغي للإدارة القبرصية اليونانية، التي تشير في الرسالة المذكورة إلى تركيا، وكأن تركيا نظيرتها في الجزيرة، أن تتذكَّر مرة أخرى بأن نظيرها في قبرص كان دوما ولا يزال الجانب القبرصي التركي وأن الجمهورية التركية لشمال قبرص هي السلطة المختصة الوحيدة لممارسة السيادة والولاية القضائية في شمال قبرص وجرفها القاري ومجالها الجوي. ومن ثم، فإن أنشطة شركة النفط التركية فيما يتعلق

بالهيدروكربونات في قطع الامتياز المذكورة أعلاه تجري باسم الجانب القبرصي التركي داخل المياه الإقليمية للجمهورية التركية لشمال قبرص.

وإذ نعتقد أن تحويل سبب التوتر المحتمل هذا إلى فرصة للتعاون يمكن أيضا أن ينعكس إيجابا على المشكلة السياسية في قبرص، وأن التعاون في هذا الشأن يمكن أن يكون بمثابة تغيير في قواعد اللعبة لصالح جانبي الجزيرة، فإن الجانب القبرصي التركي على استعداد، كما كان في الماضي، لبذل كل جهد ممكن لبدء التعاون وإقامة الروابط بين الجانبين. ويحدونا الأمل والثقة في أن تحثّوا الإدارة القبرصية اليونانية على التعاون في ميدان الموارد الهيدروكربونية حول الجزيرة، وأن تدعوا المجتمع الدولي إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة مناخ يفضي إلى نشوء هذا التعاون بين الجانبين في هذا الصدد. وغني عن القول إن هذا التعاون في مجال الموارد الهيدروكربونية من شأنه أن يكفل الاستقرار في المنطقة.

وفيما يتعلق بادعاءات الممثل القبرصي اليوناني بشأن الأنشطة العسكرية للجمهورية التركية لشمال قبرص وتحليق المركبات الجوية في المجال الجوي للجمهورية التركية لشمال قبرص، فمن غير المنطقي أن نتوقع من الجانب القبرصي التركي عدم اتخاذ أي تدابير متبادلة في الوقت الذي يواصل فيه الجانب القبرصي اليوناني تصعيد التوتر في الجزيرة وفي المنطقة على حد سواء، ليس من خلال اتخاذ إجراءات انفرادية بشأن الموارد الهيدروكربونية فحسب، بل أيضا من خلال إنشاء تحالفات عسكرية إقليمية جديدة. ومما يؤسف له أن هذه التحالفات العسكرية، وهي في جوهرها ضد الجانب القبرصي التركي وتركيا، تؤدي بطبيعة الحال إلى تصعيد التوتر في الجزيرة وفي المنطقة. ويبيّن التسلح المتزايد في الجانب القبرصي اليوناني وتحديث الأسلحة فيه، نيته الحقيقية فيما يتعلق بمستقبل جزيرتنا. وحقيقة الأمر هي أن الجانب القبرصي اليوناني يستخدم مركبات جوية مسلحة وغير مسلحة بالتعاون مع بلدان مختلفة، ويقدم تنازلات عسكرية إلى بلدان معينة، بما في ذلك إتاحة إمكانية الوصول إلى مطاراته وموانئه العسكرية، ويتذرّع في ذلك بحماية أنشطة استكشاف واستغلال الموارد الهيدروكربونية من جانب واحد من في جميع أنحاء الجزيرة. ولا تنتهك هذه الأنشطة حقوق المالك المشارك الآخر للجزيرة، أي القبارصة الأتراك، فحسب، بل تهدد أيضا حياة المدنيين الذين يعيشون فيها. وكما ورد بوضوح في الرسالة المؤرخة 24 تشرين الأول/أكتوبر 2019 الموجهة من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية التركية لشمال قبرص، قُدرت أوزرساي، إلى جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، فقد حلّقت طائرات مقاتلة يونانية، شاركت في مناورات للحرس الوطني القبرصي اليوناني في لارنكا، فوق القرى القبرصية التركية مسلحة بالذخيرة الحية، مما عرّض حياة المدنيين للخطر. وبسبب هذه المستجدات، اضطر الجانب القبرصي التركي لا محالة إلى اتخاذ تدابير موازية ومماثلة ضد تزايد التسلح والاستفزازات والانتهاكات التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني ليس في البحر فحسب، بل على الأرض أيضا.

وفي ضوء ما تقدّم، فإن الادعاءات الكاذبة التي أدلى بها الممثل القبرصي التركي لا يمكن أن تتجاوز كونها بيانات سياسية. وحقيقة الأمر هي أن الحالة الراهنة في الجزيرة وحولها هي نتيجة للاستفزازات والتوترات التي أوجدها الجانب القبرصي اليوناني نفسه. ومن ثم، فإننا نأمل ونثق بأنكم ستحثون الإدارة القبرصية اليونانية على التخلي عن أعمالها العدائية والاستفزازية فورا من أجل منع تدهور العلاقات وتداعي الثقة بين شعبي الجزيرة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 41 و 74 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن ونشرها على الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وفي *نشرة قانون البحار*.

(توقيع) إيسمت **كوروكولو**
الممثل
الجمهورية التركية لشمال قبرص